((القراءة الحداثية للقرآن الكريم المفهوم

والسمات والأهداف))

ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية الموسومة

(الحداثة والنص القراني)

إعداد

أ.م.د. أسماء ضياء الدين أحمد

1443هـ 2022م

المقدمة

الحمد لله الذي جعل من عقولنا بصائر تقودنا الى الاقرار بربوبيته والايمان بألوهيته واليقين به وهو على غيبيته ، والشكر لله ان هدانا للإسلام وأنار دربنا بالقران وجعله لنا ذخرا وذودا وحرزا في كل آن ، والصلاة والسلام على خير الانام سيد الكرام عظيم المقام لمن جعله الله على الانبياء إماما سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وازكى السلام وعلى اله واصحابه اجمعين وبعدُ:

1- مفهوم القراءة الحداثية للنصّ القرآني:

المقصود بالقراءة الحداثية تلك المدرسة التي تبنَّى أصحابُها فلسفات ومذاهب غربيّة حديثة، وحاولوا تطبيقها في تفسير القرآن الكريم، متجاوزين الأدوات العلمية التفسيرية المسطَّرة عند أهل الاختصاص في هذا العلم، ومن أبرز أسماء هذه المدرسة الذين تعاملوا مباشرة مع الآيات القرآنية: محمد أركون، ومحمد شحرور، ونصر حامد... وغيرهم.

وقد يعبَّر عن القراءة الحداثية للآيات القرآنية (بالقراءة الحديثة) أو (القراءة المعاصرة) أو (القراءة الجديدة) ، لكن الأقرب إلى مفهوم هذه القراءة بالنظر إلى مضامينها هو نسبتها إلى فلسفة الحداثة؛ لأن عبارة: القراءة الحديثة أو المعاصرة أو الجديدة تفيد التحديد الزمني دون الإشارة إلى أيّة مرجعيات فلسفية، مع العلم أنه لا ينبغي إدانة كلّ تعامل مع القرآن في العصر الحديث أو المعاصر لمجرد أنه حديث أو معاصر.

فليس المقصود إذن هو رفض كلّ الاجتهادات الحديثة أو المعاصرة أو الجديدة في التعامل مع القرآن الكريم وتفسيره، وليس مبعث الحذر من هذه القراءات هو كونها جديدة غير معهودة؛ لأنه ليس كلّ جديد مردودًا متوجَّسًا منه، وإنما المقصود تلك القراءات المرتبطة بفلسفة الحداثة التي تقوم على الآنية الزمنية، وعلى إسقاط الفلسفات الغربية على النصّ القرآني مهما اختلفت طبيعتها عن طبيعته، يعني أنه من الممكن منهجيًّا وجود اجتهادات تفسيرية حديثة أو معاصرة تتجاوز الاجتهادات القديمة، مع التزامها بالمنهج العلمي المسطَّر في أصول التفسير وقواعده.

ويمكن القول انه : «ليس في الإمكان أفضل مما كان» إنما تصحّ جزئيًّا فقط في مجال علوم القرآن والتفسير، أي في أنواع من علوم القرآن: كأسباب النزول والمكي والمدني والناسخ والمنسوخ وكلّ ما يتعلق بالاتجاه الأثري واللغوي في التفسير، بحيث يكون القرب من زمن الرسالة قيمة مضافة، على خلاف اتجاهات تفسيرية أخرى نشأت حديثًا كالاتجاه الاجتماعي، الذي سيمكِّن المسلمين من تأسيس نظريات قرآنية في النفس والاجتماع والسياسة والاقتصاد والتربية قادرة على مواجهة التحدي الحضاري وتجاوزه بالكشف عن الإعجاز القرآني في العلوم الإنسانية، وكذلك التفسير العلمي الذي أثبت أن الكتاب المسطور (القرآن العظيم) لا يتناقض أبدًا مع الكتاب المنظور (الكون).

كما يجب التنبّه إلى الفرق الكبير بين الحداثة والتحديث، فإذا كانت الأولى مرتبطة بالأفكار والمعتقدات والفلسفات فإنّ الثاني يرتبط بالجوانب المادية وبمظاهر الحياة المدنية؛ لذلك لا يمكن الحديث عن حداثة في الحقل الديني، ولكن يمكن الحديث عن التحديث؛ حيث استعملت الميكروفونات في خُطَب الجمعة مثلًا، واستثمرت بعض القنوات التلفزيونية كأداة دعوية في المساجد... فكلّ ما يتعلق بالجانب التقني والصناعي والمادي يسمَّى تحديثًا لا حداثة؛ لأنها تتعلق بنمط التفكير والوعي والهوية. لكن فريقًا آخر من المفكرين يرفض هذا المصطلح شكلًا ومضمونًا -بالنظر إلى ظروف ولادته، بل إنّ البعض لم يعتبر مفردة (الحداثة) مفردة عربية سليمة كمفردة (المعاصرة) ، وهذا نوع من المبالغة في الرفض؛ لأن مادة (ح - د - ث) في اللغة العربية تدلّ على الكثير من الدلالات التي يقصدها الحداثيون بهذا المصطلح .

فالأمر إذن يتعلق (بالحداثة) وليس (بالتحديث) ولا (بالتجديد) ولا (بالعصر الحديث)، وعبارة «القراءة الحداثية» أكثر دقّة لتصويرها واقع هذه القراءات التي تستند إلى فلسفات غربية المنشأ؛ كالتاريخية والمادية والعلمانية وغيرها.

2- سمات القراءة الحداثية للنصّ القرآني:

أ- سيادة العقل في العملية التأويلية:

تعتمد القراءة الحداثية أساسًا على العقل في التعامل مع الآيات القرآنية، بل والرأي المجرد عن الدليل حتى فيما يتعلّق بالحقائق الغيبية والقضايا التي وردت فيها أحاديث صحيحة وقطعية الدلالة، وهو الشيء الذي لا يتوافق مع أصول وقواعد تفسير القرآن؛ ولهذا فهم يستبعدون السُّنة تمامًا في العملية التفسيرية، ولا يلتفتون مطلقًا إلى الآثار الواردة في التفسير.

قال ابن النقيب في معنى حديث تفسير القرآن بالرأي: «جملة ما تحصَّل في معنى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال: أحدها: التفسير من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير. الثاني: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله. والثالث: التفسير المقرِّر للمذهب الفاسد، بأن يجعل المذهب أصلًا والتفسير تابعًا فيردُّ إليه بأيّ طريق أمكن وإن كان ضعيفًا. الرابع: التفسير على أن مراد الله كذا على القطع من غير دليل. والخامس: التفسير بالاستحسان والهوى. وإذا تأملنا القراءة الحداثية للآيات القرآنية نجد أن بها جُلَّ هذه الخصائص؛ لأن الحداثيين يتعرّضون للقرآن من غير حصول العلوم التي يجوز معها التفسير، بل إن جُلَّهُم غير متخصص في العلوم الشرعية والقرآنية بالخصوص، وأكثر من ذلك هناك من لا يُحسِن حتى الكتابة باللغة العربية فما بالك بتفسير القرآن! ورحم اللهُ الإمامَ الشاطبي الذي اشترط في المجتهد بلوغ درجة الاجتهاد في اللغة العربية؛ حرصًا منه على عدم إساءة تفسير النصوص الشرعية، وإن كان هذا الرأي مبالغًا فيه إلا أنه ينمُّ عن مدى خطورة اللغة في فهم النصوص؛ ولتغطية النقص في الآليات المعرفية اللازمة للتفسير يسمِّي الحداثيون تعاطيهم مع القرآن الكريم: (قراءة).

أما الخاصية الثانية للتفسير بالرأي المذموم التي هي تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، فكثير كذلك في الكتابات الحداثية التي لا تعرف أن لون ابتلاء العقل بالتكليف -كما ابتلي السمع والبصر وغيرها من الجوارح- هو توقيفه عند المتشابهات.

أما الخاصية الثالثة للتفسير بالرأي المذموم التي هي التفسير المقرر للمذهب الفاسد، بأن يجعل المذهب أصلًا والتفسير تابعًا، فهذا هو صلب القراءة الحداثية للآيات القرآنية؛ تنطلق من الفلسفات الغربية كمذهب أصل، وتجعل التفسير -أو القراءة بالمصطلح الحداثي- تابعًا،

وهو بالذات ما يحصل عندما تُقرأ الآيات بخلفية غير صحيحة، بل إنّ بعض الحداثيين قد حاولوا التأصيل للحداثة مصطلحًا ومفهومًا من خلال القرآن نفسه كما أن هناك الكثير من الدعاوى العارية عن الدليل، والتي لا تستند إلا إلى الاستحسان والهوَى.

ب- الغموض والتضارب المنهجي:

يجمع بين القراءة الحداثية قاسم مشترك هو الغموض؛ إذ يعتبر الغموض الفكري والمنهجي والمصطلحي ظاهرة بارزة في هذا الخطاب، بحيث لا يتردد القارئ في البداية باتهام نفسه بقصور الفهم والاستيعاب، فيصرف كلّ جهده لفكّ رموز ومغاليق «الكتاب والقرآن»، لكنه لا يلبث طويلًا حتى يكتشف ضحالة المعاني والدلالات، فيكون قد كرّس قُواه ولهث وراء السراب: {حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا}(النور: 39).

ثم إنّ القراءة الحداثية للآيات القرآنية لا تفترض منهجًا علميًّا محددًا في التعامل مع النصّ القرآني، بل تتبنَّى عدة مناهج مختلفة أو حتى متناقضة في الآن نفسه، فتجد الواحد منهم مثلًا يتبنَّى منهجين في الوقت نفسه رغم أن بعضها قام على أنقاض بعض؛ مما يجعل هذا الخطاب بعيدًا مطلقًا عن الانسجام الفكري

<u>أهداف القراءة الحداثية للنصّ القرآني:</u>

أ- إعادة قراءة النصّ القرآني:

إنَّ هَمَّ الحداثيين اليوم هو إعادة قراءة القرآن، ومحاولة الشرعنة لذلك من خلال القرآن الكريم نفسه، وهنا يلحُّ التساؤل عن مصير القراءة الأُولى التي تقوم على منهج نعرفه، ينبع من القرآن نفسه، رغم وجود بعض الانحرافات -كما في الاتجاه الباطني والمعتزلي مثلًا- إلا أن الطابع العام لهذا المنهج هو الانطلاق من داخل النصّ، لكن القراءة الحداثية لا تجد أيّ غضاضة في استنساخ وإسقاط فلسفات غربية متنوعة على النصّ القرآني! والشرعنة لنفسها من فلسفات الحداثة وما بعدها!

ب- القطيعة المعرفية بالتراث القرآني وتضخيم الآراء الشاذة:

من الحداثيين الذين سفَّهوا التراث التفسيري ودعَوا إلى التعامل المباشر مع القرآن الكريم، جمال البنا وعبد المجيد الشرفي؛ قال الأول: «المسلمون فهموا القرآن عبر التفاسير فَضَلُّوا... لا بدَّ أن نستبعد الالتزام بالتفاسير؛ إذ لا فائدة فيها، ونقرأ القرآن مباشرة»، وقال الثاني: «لو أبعدنا -وهذا مجرد افتراض- هذه النصوص الثواني، وهذه السُّنة التأويلية، فإننا إذ ذاك نتعامل مباشرة مع النصّ القرآني بطريقة مختلفة عن هذه التأويلات التاريخية،

ثم إنّ هناك مجالات لا يمكن أن يضاهي فيها المتأخرون الأوائلَ من المفسِّرين، سواء الصحابة الذين عاصروا نزول القرآن أم التابعين الذين أخذوا عنهم؛ ومن ذلك كلّ ما يتعلق باللغة والبلاغة، وهذا أمر بديهي أكّده -أحد كبار المنظرين قائلًا: «كلما تقدم النصّ في الزمن صار غامضًا بالنسبة إلينا، وصرنا -مِن ثَم- أقرب إلى سوء الفهم لا إلى الفهم، وعلى ذلك لا بد من قيام (علم) أو (فنّ) يعصمنا من سوء الفهم، ويجعلنا أقرب إلى الفهم».

ومن المقتضيات المنهجية في علم أصول التفسير الأخذ بقول الصحابي ثم التابعي فيما يتعلق بالأمور النقلية واللغوية، وتقديم آرائهما في هذا المجال على رأي المجتهد، وليس في هذا أيّة دعوة لتذويب الذّات في (التراث)، وإنكار القدرة على الإتيان بمثل جهود الأقدمِين في التفسير؛ إذ لم يدَّعِ أحد أنّ في الإسلام نصوصًا مقدسة غير القرآن الكريم والسُّنة النبوية، فالمطلوب إذن إنما هو استلهام أدوات الفهم ومناهج البحث والدرس مع فهم يكفل لنا الإضافة وإتمام البناء.

وكثيرًا ما حاول الحداثيون الاستدراك على علوم القرآن فظهر أنهم لم يستوعبوها أصلًا! فأين هم من الاستدراك؟ ومن الأمثلة على ذلك رفض استخدام كلمة: (سبب) فيما يتعلق بأسباب نزول القرآن، والدعوة إلى ضرورة استبدالها بعبارة: «تاريخية نزول التشريع»، قال احد الحداثيون : «لا يصحُّ استخدام كلمة: (سبب) على نزول التشريع الإلهي؛ لأن السبب هو: (ما يَلزَم مِن وجودهِ الوجود، ومن عدَمهِ العدم)، وهذا غير منطبق على التشريع؛ لأنه سوف ينزل -لا محالة- كونه تشريعًا إنسانيًّا عالميًّا وليس قوميًّا عينيًّا، والأصح إطلاق تاريخية نزول التشريع التي تفيد دلالة الوقت والحدث المناسب الذي تم اختياره من قِبَل الخالق لينزل النصّ التشريعي بصياغة مناسبة فورًا؛ لأن النصّ التشريعي

ليس للتلاوة وإنما هو تشريع للواقع الاجتماعي، ومن هذا الوجه ارتبطت أحداث معيَّنة بنزول النصّ التشريعي، ليس كسبب نزول له، وإنما كظرف مناسب لإنزال النصّ الإلهي إلى حيّز التطبيق العملي»، ينمُّ هذا الكلام -رغم أنه مليء بالنّفَس الاستدراكي- على عدم استيعاب صاحبه لمبحث أسباب النزول كما سطره العلماء، فبنَى زعمه بتصحيح خطأ السابقين على خطأ منهجي آخر؛ وذلك بإسقاط المفهوم الفلسفي للسبب على مفهومه في علوم القرآن، مع العلم باختلاف دلالات المصطلحات باختلاف الحقول المعرفية! فاستعمال مصطلح السبب في مبحث أسباب النزول في علوم القرآن، إنما هو على أصله اللغوي، أي: (الوسيلة)، و«كلّ شيء يتوصل به إلى غيره»[73] كما في قوله: {مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ}[الحج: 15].

ومن منطلق الاعتقاد بالإرادة الإلهية المطلقة لا يلزم من حصول الوسيلة وجود النتيجة، وأن النتيجة غير متوقفة حتمًا على حصول الوسيلة؛ لهذا كان تعبير علماء القرآن بـ(أسباب النزول) صحيحًا؛ لأنهم يقصدون الأحداث والوقائع التي قدَّرها اللهُ لتكون وسيلة ومَدْعاة لنزول الوحي، ولم يستعملوا السبب بمفهومه الفلسفي، إذ الأصل في الكلام حمله على أصله اللغوي حتى يثبت أنه اصطلاح.

ويكتسب (السبب) دلالة أخرى عند الأصوليين -غير الدلالة اللغوية والمنطقية- إذ هو «ما يكون طريقًا إلى الحكم من غير تأثير ولا توقُّف للحكم عليه»[74]، وقد فصَّل الإمام الشاطبي القول في مبحث (السبب) بما يسمح بملاحظة الفروق الكبيرة بين كلٍّ من مفهومه الأصولي والمنطقي، فقال: «مشروعية الأسباب لا تستلزم مشروعية المسبَّبات وإن صح التلازم بينهما عادةً، ومعنى ذلك أن الأسباب إذا تعلق بها حكم شرعي من إباحة أو ندب أو منع أو غيرها من أحكام التكليف، فلا يلزم أن تتعلق تلك الأحكام بمسبَّباتها، فإذا أَمَر بالسبب لم يلزم الأمر بالمسبَّب، وإذا نَهَى عنه لم يلزم النهي عن المسبَّب...»[75]، فالشاطبي بتركيزه على مسألة عدم التلازم بين الأسباب والمسبَّبات، إنما قصَد استبعاد المفهوم المنطقي للسبب عن مفهومه الأصولي؛ لهذا يجب التنبّه إلى أن ما يدعوه الحداثيون

بالدراسة النقدية للتراث القرآني، يقوم على الكثير من الخلط المنهجي، مما يجعله على هامش الأعمال العلميّة الرصينة.

وقد حرص الحداثيون على التلويح بالآراء الشاذّة في التراث، مع أن ضرورة الترجيح غير مقتصرة على الأحكام، بل تشمل كلّ خلاف في أيّ مجال من المجالات الفكرية، وهذا لا يتنافى مع قبول التعدّد والاختلاف، ولكنه ضد الفوضى والعبثية، والحدُّ الفاصل بينهما هو الدليل؛ فكلُّ قول لا يستند إلى دليلٍ وجودُهُ كعدمهِ، ولا يعتبر مجرد وجوده دلالة على صحة المعارضة به، فليست كلّ الخلافات حقيقية ومعتبَرة بحجة وجودها في التراث، وبالتالي كلّ مَن جاء بقول له سلَف في التراث يكون له الحقّ في المعارضة به والطعن في الحقائق الثابتة الراجحة، ويكون بالتالي قوله أصيلًا لانتمائه إلى التراث! إنما يريد الحداثيون بهذا الأسلوب إغلاق أفواه من يسمُّونهم بـ(التراثيّين)، فيُشْهِرون في وجوههم تأويلات منسوبة إلى التراث أو موجودة فيه فعلًا!

فالحاصل أنّ القراءة الحداثية للآيات القرآنية ليست منهجًا علميًّا للتعامل مع الآيات القرآنية يتميز بالحياد ويستند إلى أصول وقواعد، وإنما هي خليط من الفلسفات والإيديولوجيات اتُّخِذَت كمنطلقات للتعاطي مع الآيات القرآنية؛ لهذا اصطبغَتْ بمجموعة من السّمات جعلَتْها قراءة موجَّهة مسطَّرة الأهداف مسبقًا، بعيدة عن الموضوعية والمنهج العلمي، ولا أدلَّ على ذلك مِن جمعِها بين مناهج متناقضة لا تصلح ان تكون منهجا معتمدا ومعتبرا لتفسير الآيات القرآنية لا نها لا تستند الى اصول وقواعد معتبرة عند العلماء ولكنها مجرد فلسفات لايعتد بها واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .